

# النفايات كنوز تعزز جهود الحفاظ على البيئة

## غياب وعي الأفراد في العالم العربي بأهمية عملية التدوير يفاقم الأزمة



تعاني الكثير من الدول العربية من أزمة حقيقية في علاقة بتراكم النفايات في الشوارع وكيفية التعامل معها ما يجعلها تحديا جديا تواجهه الحكومات، وهو ما دفع البعض منها للجوء إلى عملية التدوير التي تشكل أكبر الحلول الناجحة في مواجهة أزمة الفضلات، ما أثبت أن هذه المخلفات قد تكون هي ذاتها فرص استثمار مربحة بالنسبة لرواد الأعمال وفرص عمل للعاطلين إلى جانب أهمية هذه الجهود في الحفاظ على البيئة وعلى صحة المواطن العربي وترشيد موارد البلاد.

محمد حماد  
كاتب مصري

القاهرة - لا تزال مشكلة المخلفات الصلبة تمثل تحديا أمام جهود حماية البيئة والحفاظ على صحة الإنسان في الدول العربية وصداها بالنسبة لحكوماتها، ففي الوقت الذي تعتبرها بعض الدول الكبرى كنوزا من خلال تطبيق سياسات إعادة التدوير التي تعد استثمارا مربحا، تنظر إليها دول عربية على أنها كارثة يصعب التعامل معها رغم الأرباح المادية التي يمكن أن توفرها النفايات.

وتعد صعوبات التعامل مع النفايات مشكلة قديمة، وهي في تفاقم مستمر بسبب تطور أسلوب حياة الأشخاص والرفاهية التي يعيشونها ما تترتب عنه زيادة حصة الفرد من النفايات، وتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذلك مؤكدا ارتفاع حجم المخلفات في العالم إلى 13 مليار طن مع حلول عام 2050 مقارنة بنحو تسعة مليارات حاليا. وتنتج المنظمة العربية نحو 200 مليون طن سنويا من الفضلات ويقاوم عدم الاستفادة منها سوء الأوضاع البيئية.

### حملات توعية

قطعت دول عربية شوطا في مواجهة تصاعد مشكلة النفايات، وشدت إمارة الشارقة في دولة الإمارات مركزا لفرز المخلفات، ضمن أكبر خمسة مراكز على مستوى العالم بهدف الاستفادة من القروا التي تحملها النفايات. وتسيطر على الدول العربية عادات استهلاكية غير رشيدة يترتب عليها التخلص من كميات كبيرة من الطعام في سلال المهملات، الأمر الذي يقدر عمليات فرز المخلفات ويتسبب في انتشار الأمراض جراء عمليات التخمر والانبعاثات الناجمة عن زيادة حجم المخلفات العضوية في النفايات. وقطعت حكومات عربية جهودا لفك التشابك بين أنواع الفضلات، وبدأت في طرح سلال مهملات في الأماكن العامة بألوان مختلفة في محاولة لفرز المخلفات من المنبع، غير أن سلوك غالبية الأفراد يحول حتى الآن دون نجاح الفكرة. وتتوكل مع هذه الفكرة حملات توعية

### أكوام من المشكلات الصحية والبيئية

خارج تلك المجازر. وحصد المقدس عدد الخزائير في مصر حاليا بحوالي مليون ونصف خنزير، وتستهدف الرابطة زيادتها إلى نحو 2.5 مليون مع نهاية عام 2020.

ويضيف البعد الاجتماعي تحديا ثانيا يتعلّق بمنظومة المخلفات، حيث يعزف الشباب عن جمع الفضلات بسبب نظرة المجتمع الدونية لهذه المهنة ما ساهم في قلة اليد العاملة في هذا المجال مقارنة بحجم الفضلات في الشوارع.

وقدر البنك الدولي حجم خسائر مصر نتيجة عدم تدوير المخلفات والاستفادة منها بنحو 5.7 مليار دولار، وتعالج نحو 1.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 383 مليار دولار.

ومع تفاقم الأزمة، أطلقت القاهرة مبادرة لشراء الفضلات المنزلية من المواطنين عبر أكشاك منتشرة في المحافظة، لكن الفكرة لم تلق نجاحا كبيرا. ودفع فشل هذه التجربة وزارة البيئة إلى تأسيس أول شركة مساهمة مصرية لإدارة منظومة المخلفات بالتعاون مع أكبر البنوك الحكومية.

وقالت سوزان حمدي، مدير إدارة الاستثمار في بنك مصر، إن الشركة ستكون لها فروع منتشرة في جميع المحافظات لضمان تغطية جميع مناطق البلاد.

وأضافت حمدي لـ"العرب" أنه سيتم تطبيق التجربة في ثلاث محافظات في البداية، ويجري حاليا وضع معايير اعتماد في هذا السياق، ويفضل أن تكون محافظات صغيرة كي تصبح فرص الخطأ غير مؤثرة، وبالتالي سيتم استبعاد القاهرة والإسكندرية في البداية، وحال نجاح التجربة سيتم تعميمها على جميع المحافظات.

وكشف عدد من جامعي الفضلات، لـ"العرب"، عن مخاوفهم بسبب تأسيس وزارة البيئة لشركة حكومية لتدوير المخلفات، ووصفوا الخطوة بأنها منافسة غير متكافئة مع شركات القطاع الخاص كما من الممكن أن يرسخ ذلك ممارسات الاحتكار.

ويضيف البعد الاجتماعي تحديا ثانيا يتعلّق بمنظومة المخلفات، حيث يعزف الشباب عن جمع الفضلات بسبب نظرة المجتمع الدونية لهذه المهنة ما ساهم في قلة اليد العاملة في هذا المجال مقارنة بحجم الفضلات في الشوارع.

وقدر البنك الدولي حجم خسائر مصر نتيجة عدم تدوير المخلفات والاستفادة منها بنحو 5.7 مليار دولار، وتعالج نحو 1.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 383 مليار دولار.

ومع تفاقم الأزمة، أطلقت القاهرة مبادرة لشراء الفضلات المنزلية من المواطنين عبر أكشاك منتشرة في المحافظة، لكن الفكرة لم تلق نجاحا كبيرا. ودفع فشل هذه التجربة وزارة البيئة إلى تأسيس أول شركة مساهمة مصرية لإدارة منظومة المخلفات بالتعاون مع أكبر البنوك الحكومية.

وقالت سوزان حمدي، مدير إدارة الاستثمار في بنك مصر، إن الشركة ستكون لها فروع منتشرة في جميع المحافظات لضمان تغطية جميع مناطق البلاد.

وأضافت حمدي لـ"العرب" أنه سيتم تطبيق التجربة في ثلاث محافظات في البداية، ويجري حاليا وضع معايير اعتماد في هذا السياق، ويفضل أن تكون محافظات صغيرة كي تصبح فرص الخطأ غير مؤثرة، وبالتالي سيتم استبعاد القاهرة والإسكندرية في البداية، وحال نجاح التجربة سيتم تعميمها على جميع المحافظات.

وكشف عدد من جامعي الفضلات، لـ"العرب"، عن مخاوفهم بسبب تأسيس وزارة البيئة لشركة حكومية لتدوير المخلفات، ووصفوا الخطوة بأنها منافسة غير متكافئة مع شركات القطاع الخاص كما من الممكن أن يرسخ ذلك ممارسات الاحتكار.

ويضيف البعد الاجتماعي تحديا ثانيا يتعلّق بمنظومة المخلفات، حيث يعزف الشباب عن جمع الفضلات بسبب نظرة المجتمع الدونية لهذه المهنة ما ساهم في قلة اليد العاملة في هذا المجال مقارنة بحجم الفضلات في الشوارع.

وقدر البنك الدولي حجم خسائر مصر نتيجة عدم تدوير المخلفات والاستفادة منها بنحو 5.7 مليار دولار، وتعالج نحو 1.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 383 مليار دولار.

ومع تفاقم الأزمة، أطلقت القاهرة مبادرة لشراء الفضلات المنزلية من المواطنين عبر أكشاك منتشرة في المحافظة، لكن الفكرة لم تلق نجاحا كبيرا. ودفع فشل هذه التجربة وزارة البيئة إلى تأسيس أول شركة مساهمة مصرية لإدارة منظومة المخلفات بالتعاون مع أكبر البنوك الحكومية.

وقالت سوزان حمدي، مدير إدارة الاستثمار في بنك مصر، إن الشركة ستكون لها فروع منتشرة في جميع المحافظات لضمان تغطية جميع مناطق البلاد.

وأضافت حمدي لـ"العرب" أنه سيتم تطبيق التجربة في ثلاث محافظات في البداية، ويجري حاليا وضع معايير اعتماد في هذا السياق، ويفضل أن تكون محافظات صغيرة كي تصبح فرص الخطأ غير مؤثرة، وبالتالي سيتم استبعاد القاهرة والإسكندرية في البداية، وحال نجاح التجربة سيتم تعميمها على جميع المحافظات.

وكشف عدد من جامعي الفضلات، لـ"العرب"، عن مخاوفهم بسبب تأسيس وزارة البيئة لشركة حكومية لتدوير المخلفات، ووصفوا الخطوة بأنها منافسة غير متكافئة مع شركات القطاع الخاص كما من الممكن أن يرسخ ذلك ممارسات الاحتكار.

المخلفات وتصنف حسب نوعها: زجاج، بلاستيك، معادن أو غيرها. وبعد انتشار جائحة أنفلونزا الطيور في العام 2008 في مصر، أصدرت وزارة الزراعة قرارا بإعدام جميع الخزائير في البلاد باعتبارها ناقلة للفيروس، الأمر الذي فاقم مشكلة الفضلات ولم تعد هناك خزائير تساعد في التخلص من المخلفات العضوية.

ويقدر حجم مخلفات المنازل والمحال والأسواق في مصر بنحو 22 مليون طن سنويا، منها 13.2 مليون مخلفات طعام و8.7 مليون مخلفات ورق وكرتون وعبوات مياه غازية.

وقال شحاتة المقدس، نقيب جامعي الفضلات في مصر، إنه تم إعدام نحو 2.5 مليون خنزير خلال مذبحة 2008، ومع ذلك استمر انتشار الفيروس بالبلاد.

ويعد تسع سنوات من إعدام الخزائير، توطن فيروس أنفلونزا الطيور في مصر وبالتالي تمت تربية الخزائير من ذلك ما شجع رابطة جامعي الفضلات على تربية هذه الحيوانات سرا في المناطق النائية بإطراف القاهرة وجنوب البلاد في منطقة الصعيد، خوفا من مطاردة السلطات المصرية للعربيين.

وحصلت الرابطة مؤخرا على موافقة رسمية من وزارة الزراعة مجددا لتربية الخزائير، بشرط نهجها في المجازر الحكومية، وكان قبل ذلك يتم نهجها

في العالم العربي، يتم في البعض من الحالات إعادة تدوير النفايات خارج القانون. ويدير العاملون في هذا المجال أعمالهم دون رقابة صحية بهدف التهرب من الضرائب وسعيهم لتخفيف الأعباء المادية لمشاريهم وأحيانا كثيرة لغياب الوعي بأهمية اتباع الإجراءات السليمة والقانونية.

وتحتاج الدول العربية إلى التصدي لنشاط تدوير النفايات خارج الأطر القانونية والذي يفاقم مشكلة الفضلات ويهدد صحة المواطنين، ويزيد من تعميق فجوة التعامل مع المنتجات المصنوعة من مواد معاد تدويرها.

ونجحت تكنولوجيا التصنيع عالميا في الاستفادة بالكامل من المنتجات المعاد إنتاجها من المخلفات بصورة آمنة لدرجة أن إحدى شركات المياه الغازية الشهيرة كتبت على عبواتها عبارة "العلبة مصنوعة من منتجات معاد تدويرها".

### النفايات تخفق مصر

يبعد التعامل مع المخلفات في مصر مختلفا عن الكثير من بلدان العالم، إذ يتم توظيف تربية الخزائير للتغلب على المواد العضوية في المخلفات وذلك بتجميعها في أماكن يطلق عليها تسمية "مقالب" وتتغذى الخزائير في مرحلة أولى على المواد العضوية وبقايا الطعام، وفي المرحلة الثانية تفرز

موسعة لكنها لم تلق التجاوب الكامل، ما يتطلب تدوير مواد للسلوك موجهة للناشئة في المراحل التعليمية الأولى لتربيتهم على الالتزام مبكرا.

وتتصدر الولايات المتحدة المركز الأول عالميا في إنتاج النفايات تليها الصين، ثم الهند بالمركز الثالث. وتقتصر مصر المركز الأول عربيا في حجم النفايات والمركز 19 عالميا، فيما نجد السعودية في المركز الثاني عربيا والـ25 عالميا، وتحل الإمارات الثالثة عربيا والـ52 دوليا.

وتقوم الصين بشراء نصف نفايات العالم وتعيد تدويرها وتعيد طرحها مرة أخرى في الأسواق العالمية.

وتتباهى شركات كبرى بان منتجاتها مصنوعة بالكامل من مواد معاد تدويرها.

وعاينت "العرب" خلال زيارة للولايات المتحدة تقديم مطعم مكسيكي في العاصمة واشنطن وجبات في أطباق مكتوب عليها عبارة تفيد بأنها مصنوعة بالكامل من مواد معاد تدويرها، وهو ما جعلنا نتردد في البداية في تناول الطعام في تلك الأطباق.

رواد المطاعم الكثر، وهم مواطنون اميركيون وأجانب، التهموا الطعام، ما شجعنا على التصرف مثلهم. وكانت التحذيرات من كون المنتجات المعاد تدويرها قد تسبب الأمراض وراء ردة فعلنا.

الحكومات العربية قطعت جهودا لفك التشابك بين أنواع الفضلات وبدأت في طرح سلال مهملات في الأماكن العامة بألوان مختلفة في محاولة لفرز المخلفات من المنبع، غير أن سلوك الأفراد يحول حتى الآن دون نجاح الفكرة

